كتاب شرح خطبة الشيخ خليل
للشيخ ناصر الدين اللقاني رحمه الله

١٨٧٧
٥٢١٩٣

فايدة للحمى تكتب على ثلاث اوراق
مغشوات الاولى اقططومه الثانية
اصطلومه الثالثة اصلطومه
تمت
فايدة اخرى تكتب على ثلاثة اوراق
بخر بهن الاولى بسم الله مرضت الثانية
بسم الله كرث بسم الله فرست
تمت

والكرم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
لما كان تأليف هذا الكتاب امرا ذا بال اي شان يهتم
به وكلما هو كذلك يطلب فيه البداءة بالبسملة
لقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدا
فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر بدا المصنف
بها فقال **بسم الله** اي اؤلف لان الذي يتلو
التسمية هنا مؤلف والتالي لها في كل محل يضمر العامل
المحذوف قال البيضاوي وكذا يضمر كل فاعل ما يجعل
التسمية مبدأ له وذلك اولى من ان يضمر ابدا
لعدم ما يطابقه ويدل عليه او ابتدئ اي لزيادة
اضمار فيه وتقديم المعمول ههنا اوقع كما
في قوله بسم الله مجراها ومرساها وقوله
اياك نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص
لان المشركين كانوا يبداون باسماء الهتهم
فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد
الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم واورد على ما ذكر من ان التقديم
للاختصاص اقرأ باسم ربك فانه لو كان التقديم
مفيدا لذلك لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته
واجيب بان الاهم القراءة فيه لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا
العارض وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه

وبان

وبان باسم ربك متعلق باقرأ الثاني ومعنى اقرأ
الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروء كما في فلان يعطي والجواب الاول
للزمخشري والثاني للسكاكي وكسرت
الباء ومن حق الحروف المفردة ان تفتح قال
البيضاوي لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر
والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت
اعجازها لكثرة الاستعمال وبنيت اوائلها
على السكون وادخل عليها مبتدأ بها همزة
الوصل لان من دابهم ان يبتدئوا بالمتحرك
ويقفوا على الساكن ويشهد له تصريفه
على اسماء واسام وسمي وسميت والقلب
بعيد غير مطرد وانما قال بسم الله ولم
يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر
اسمه تعالى او للفرق بين اليمين والتيمن ولم
تكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
وطولت الباء عوضا عنها **والله** قال البيضاوي
اصله اله فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف
التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود
الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل
منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا

لما علم ورد على الاسم [illegible]

المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان لا اله الا الله
كلمة توحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
الرحمن الرحيم قال البيضاوي اسمان بنيا للمبالغة
من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم والرحمة
في اللغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان
ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها واسما الله تعالى
انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي
التي تكون انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان
زيادة البنا تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع
وذلك انما يوخذ تارة باعتبار الكمية واخرى باعتبار
الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المومن
والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المومن وعلى الثاني
قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية
كلها جسام واما النعم الدنيوية فقليلة وحقيرة وانما
قدم الرحمن والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى
الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث
انه لا يوصف به غيره وتخصيص التسمية بهذه
الاسما ليعلم العارف ان المستحق لان يستعان به
في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها
عاجلها واجلها جليلها وحقيرها انتهى **يقول** فعل
مضارع نقلت ضمة عينه الى فايه **الفقير** اي المفتقر اي
المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه اخذا من قوله من قوله
تعالى انتم الفقرا الى الله تعالى قال في الكشاف لان الفقر

ولو كان اسم المفهوم كلي لما افاد التوحيد

مما

مما يتبع الضعف وكلما كان الفقر اضعف كان افقر
وقد شهد الله تعالى على الانسان بالضعف في
قوله وخلق الانسان ضعيفا وقال الذي خلقكم من
ضعف **المضطر** اسم مفعول من اضطر بضم الطا
بالبنا للمفعول وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم
الفاعل واسم المفعول في اللفظ دون التقدير
لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام
ووزنه مفتعل من الضرورة فاصله مضترر
وتا الافتعال تبدل طا بعد احد حروف الاطباق
وهي الصاد والضاد والطا والظا ولا يجوز ادغام
الضاد في الطا لزوال استطالة الضاد بالادغام
ومعناه الملجا اسم مفعول وهو اخص من
الفقير فيكون نعتا له وقد تنازعا المجرور
باللام التي بمعنى الى من قوله **لرحمة ربه**
الرب في الاصل بمعنى التربية وهو تبليغ الشي
الى كماله شيا فشيا ثم وصف به للمبالغة
كالصوم والعدل وقيل هو نعت من ربه يربه
كقولك نم ينم فهو نم ثم سمي به المالك لانه
يحفظ ما ملكه ويربيه ولا يطلق على غيره الا
مقيدا كقوله ارجع الى ربك قال جميعه البيضاوي
وضميره عائد على ال الموصولة بالوصف
المنكسر خاطره اي المتالم قلبه اطلق الانكسار
الذي هو تفرق الاتصال على التالم الذي سبب الالم

فيه التشرق المذكور كما نقلوه عن الحكما والخاطر
الذي هو الهاجس على القلب الذي هو محل الهاجس
المذكور فكل منهما مجاز مرسل من اطلاق اسم
السبب على مسببه واسم الحال على محله ويمكن في
الخاطر ان يكون اسم فاعل من خطر الرمح اي اهتز
كما في الصحاح فهو وصف حقيقي للقلب لكثرة
اختلاجه لتلاه العمل والتقوى قال البيضاوي
المتقي اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى والوقاية
فرط الصيانة وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي
نفسه عما يضره في الاخرة وله ثلاث مراتب
الاولى التوقي عن العذاب المخلد بالتبري عن الشرك
وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى والثانية
التجنب عن كل ما يؤثم من فعل او ترك حتى الصغاير
عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع
وهو المعني بقوله تعالى ولو ان اهل القرى امنوا
واتقوا والثالثة ان يتنزه عما يشغل سره
عن الحق ويتبتل اليه بشراشره وهو التقوى
الحقيقي المطلوب بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اتقوا الله حق تقاته انتهى فالتقوى في المتن
ان اريد بها المعنى الثاني فالعمل يغايرها مفهوما
ويلزمها وجودا وان اريد المعنى الثالث فهو يغايره
مفهوما وينفك عنها وجودا اي يوجد بدونها خليل
ابن اسحاق بن موسى الشهير بابن الجندي المالكي

توفي

توفي رحمه الله في ثالث عشر ربيع الاول سنة
ست وسبعين وسبعماية الحمد قال صاحب
شرح المطالع هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
والتبجيل قال السيد لما كان الجميل متناولا للانعام
وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الافعال ولم يفيد
ايضا الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة ظهر
ان الحمد قد يكون واقعا بازاء النعمة وقد لا يكون
وانما اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا
وباطنا لانه اذا عري عن مطابقة الاعتقاد او خالفته
افعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقة بل استهزا
وسخرية لا يقال فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان
والاركان ايضا لانا نقول كل واحد منهما كما اشرنا
اليه شرط لكونه فعل اللسان حمدا وليس شي
منهما جزا منه ولا جزا له ثم ان الجميل ان تناول الاختياري
وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد مترادفا للمدح
واتجه عليه ان يقال مدحت اللولو على صفايه
ولا يقال حمدته على ذلك وان خص الاختياري
وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية
حمدا له وقد يجاب بانه متناول لهما معا لكنه
محمود به ولا بد هاهنا من اعتبار قيد رابع وهو ان
يكون ذلك الوصف بازا امر اختياري هو المحمود
عليه من نعمة او غيرها فيخص الحمد بالفاعل المختار
دون المدح اذ يجوز فيه ان يكون الممدوح عليه

كالممدوح به مما ليس باختياري انتهى لله علم
للذات الواجب الوجود كما مر انفا التفتازاني ولذا
لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم
الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان
ذكر الله اهم في نفسه حمدا منصوب كما صرح به
بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر
فاصل بينهما وهو اجنبي فان قلت الخبر مرفوع
بالمبتدا على الصحيح فلم يلزم الفصل باجنبي قلت
للحمد جهتان جهة ابتدائية بها يعمل في الخبر وجهة
مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب
فيما بعد الخبر لكان عاملا لا بها ولزم معموله باعتبار
جهة بمعموله باعتبار جهة اخرى تنزيلا لتغاير
الجهتين منزلة تغاير الذاتين فتامله يوافي
قال في الصحاح وافى فلان اي اتى والمراد هنا يقابل
ما تزايد اي زاد وقد يجيء تفاعل بمعنى فعل كتوانى
اي ونى من الونى قاله الجاربردي ويمكن بقاؤه على
اصله من المشاركة لان الحمد نعمة تقتضي زيادة
النعم وهي تقتضي زيادة الحمد وهلم جرا من النعم
جمع نعمة بمعنى انعام او بمعنى منعم به والاول اولى
لان الحمد على الصفات اولى منه على متعلقاتها

كما

كما اشار اليه التفتازاني فان قلت تعلق الحمد
بالمتزايد من النعم يخرج عنه النعم الاصلية التي
تفرعت الزيادة عليها فلو حذف ما تزايد وعلق
الحمد بالنعم لتناول الجميع وكان اوفى بتادية
حقوق النعم قلت تطلق الزيادة تارة على النماء فقط
كقولك لمن تعطيه ما لا يتجر به والربح له ما زاد
فهو لك وتارة على الاصل ونمائه معا كقولك
ان زاد هذا الشيء على مائة فهو لك وهذا هو المراد
هنا فان قلت المقصود من ذكر الحمد هنا
حصول البداءة به ليحصل بركتها المشار اليها
بقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا
يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم وقد فاتت
البداءة به بالتسمية وبقوله يقول الى قوله
المالكي قلت يمكن الجواب عنه بان الحمد في
الحديث ليس المراد به قوله الحمد لله فقط
بل المفهوم الكلي الذي مر ذكره وهو صادق
بالتسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيدا
له وبان البداءة اما حقيقية وهي ذكر الشيء اولا
على الاطلاق واما اضافية وهي ذكره اولا بالاضافة
الى شيء دون شيء اخر وهذه صادقة بذكر الحمد
لله قبل المقصود بالذات والشكر وهو فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما والتعريف
المذكور انما هو للحمد والشكر اللغويين وبتا

مل

ما ذكر من التعريفين يظهر ان بينهما عموما وخصوصا
من وجه يجتمعان في مادة بجهتي خصوصهما وينفرد
كل منهما عن الآخر في مادة بجهة عمومه والتمثيل
لا يخفى واما الحمد والشكر الشرعيين فقال في
شرح المطالع تحقيق ماهيتهما ان الحمد ليس
عبارة عن قول القائل الحمد لله بل هو فعل
يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك
الفعل اعني الاعتقاد باتصافه بصفات الكمال
والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه
او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على
ذلك والشكر كذلك ليس هو قول القائل
الشكر لله بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه
من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله
واعطاه كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعاته
والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضياته والاجتناب
عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر
مطلقا لعمومه النعمة الواصلة الى الحامد وغيره
واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر انتهى قال
السيد وذلك لان المنعم المذكور في تعريف الحمد العرفي
مطلق لم يقيد بكونه منعما على الحامد او غيره فيتناولهما
بخلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص
هو الله سبحانه وتعالى ونعمة واصلة منه
الى عبده الشاكر ولكون الحمد اعم من الشكر

وجه

وجه ثان وهو ان فعل القلب او اللسان وحده مثلا
قد يكون حمدا وليس بشكر اصلا وقد اعتبر فيه
شمول الآلات ووجه ثالث وهو ان الشكر بهذا
المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال
من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين
انما تصح بحسب الوجود دون الحمد الذي كلامنا
فيه لان الحمد كصرف القلب مثلا الى ما خلق لاجله
جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازه في الوجود
عن سائر اجزائه فغلط من باب اشتباه مفهوم
الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محمولا على
ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد اعني صرف
القلب وحده لا مفهومه المذكور لا يقال صرف
الجميع افعال متعددة فلا يصدق عليه فعل واحد
لانا نقول هو فعل واحد قد تعدد متعلقه فلا
ينافي وصفه بالوحدة كما يقال صدر عن زيد
فعل واحد هو ضرب القوم مثلا وتحقيقه ان
المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد
والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من
قبيل الثاني كما لا يذهب على ذي مسكة هذا
والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من
وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر
العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر
اللغوي ايضا اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها

الي الشاكر كما مر وان لم يتقيد كما مر تحديده وكل ذلك
ظاهر لدي تامل ولا يخفي ايضا ان النسبة الثالثة
من هذه الاربعة بحسب الوجود واعلم ان الامام
فسر الحمد في سورة الانعام بهذا المعني وتفسير
الشكر بما ذكر من الصرف مذكور في بعض كتب
الاصول قيل وبهذا المعني ورد قوله تعالي وقليل
من عبادي الشكور انتهي له اي لله تعالي علي
اما صلة اي معدية كما قال بعضهم واما تعليلية
كما اختاره اخرون ومثلوا بقوله تعالي ولتكبروا
الله علي ما هداكم اي لاجل ما اولانا اي اعطانا وما
مصدرية اي ايلائه ايانا وهو اولي لما مر من
كونها اسما موصولا او بين المصدر والموصول
بقوله من الفضل اي العطاء اختيارا لا عن
ايجاب كما يقول الحكما ولا وجوب عليه كما يقول
المعتزلة والكرم اي بذل الكثير لغير علة لا احصي
في الصحاح الاحصا العد اي لا اعد ثنا وهو الوصف
بالجميل واما قوله فاثني عليها شرا فللمشاكلة
ما نكره عليه اي علي الله فان قلت ثنا نكرة
في سياق النفي فهو لعموم السلب اي لسلب الاحصا
عن كل فرد وذلك لا يصح اذ لا يخفي امكان عد
افراد كثيرة من افراد الثنا فضلا عن ثنا واحد
تعين ان المراد انما هو سلب العموم اي سلب
الاحصا الواقع علي كل فرد اي لا اعد كل ثنا عليك

اذ

اذ الثنا عليك افراده لا تتناهي فاللفظ لا يطابق
المراد بل يضاده قلت التنكير في ثنا للنو عية
اي لا احصي ثناء عليك موفيا بحق نعمه كلها فهو
لعموم السلب في الافراد النوعية فقد حصلت
المطابقة بين اللفظ ومعناه فان قلت
تفسير الاحصا بالعد كما ذكرت وان طابق اللغة
الا انه ينبو عنه المقام اذ المتبادر ان المراد
سلب القدرة علي الاتيان بجميع الثناء المستحقة
له تعالي او باتيان ثنا يفي بحق نعمه كلها لا علي
عدد ذلك فالمطابق للمقام تفسير الاحصا بالاستيفا
الفعل قلت لا يخفي ان العد يستلزم استيفا
المعدود فقد اطلق نفي الملزوم واريد نفي
اللازم فان قلت فما الدليل علي العجز
عن ذلك قلت لما كان الحمد والشكر
من النعم المقتضية للحمد والشكر وهلم جرا
الي غير النهاية لم يمكن الاتيان بحمد او
شكر موفيين بجميع النعم قال السيد اعلم ان
قول القائل احمدك اما اخبار كما هو اصله
واما انشا وعلي التقديرين يدل اجمالا علي الاتصاف
بالكمال فيكون حمدا وكذا اشكرك يدل علي كونه
منعما كذلك فيكون شكرا ولا يخفي عليك انه اذا
كان نفس الحمد والشكر من النعم ايضا لم يمكن لاحد
الاتيان بهما علي التمام والكمال لاستلزامه تسلسل

الافعال الى ما لا يتناهى انتهى فان قلت ما السر في الاتيان بعد الحمد والشكر بقوله لا احصي ثناء عليك قلت لانه لما قابل كل نعمة بحمد اجمالا وكل نعمة بشكر كذلك ان يتوهم ان تلك المقابلة الاجمالية الكلية احصا فدفع ذلك الوهم بالاشارة الى ان الاحصا هو مقابلة كل نعمة بحمد او شكر تفصيلا وذلك خارج عن طوق البشر فان قلت هلا اتى بقوله لا احصي معطوفا بالواو كما في قوله واشكر له قلت لما كانت الجملة الاولى متضمنة لمقابلة كل نعمة بحمد كانت مظنة سوال سائل هل حصل الثناء الواجب بالحمد على هذا الوجه فاجاب بقوله لا احصي ثناء لما مر وترك العطف في مثله يسمى في علم المعاني استئنافا بيانيا وهو ترك العطف في جملة لكونها جوابا لسوال تقتضيه الاولى فتنزل منزلته فتفصل عنها كما ينفصل الجواب عن السوال ومنه قال لي كيف انت قلت عليل حيث لم يقل وقلت عليل **هو** اي الثناء عليه **كما اثنى على نفسه** وهذا اسهل من عود الضمير على الله تعالى المحوج الى تقدير مضاف الى الله تعالى اي ثناؤه الذي ينبغي له كما اثنى على نفسه اي كثنائه على نفسه وان كان هذا الثاني هو الاقرب في قوله عليه السلام انت كما اثنيت على نفسك

وما

وما في كما على الوجهين مصدرية قال السيد رحمه الله اعلم ان القول المخصوص ليس حمدا لخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهو اقوى لان الافعال التي هي اثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته وذلك انه تعالى بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليها موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك انتهى **ونسأل** من السوال بمعنى طلب الاعطا لا بمعنى الاستفهام اي نطلب منه ان يعطينا **اللطف** وهو ما يقع عنده صلاح العبد آخرة بان تقع منه الطاعة دون المعصية **والاعانة** من العون وهو الظهور على الامر **في جميع الاحوال**

جمع حال بمعنى الاوقات وحال بجمع جره عطفا على جميع
الاحوال ونصبه عطفا على محل في جميع الاحوال حلول
الانسان من اقامة الظاهر اقامة المضمر بقرينة
قوله نسالم اي حلولنا ويحتمل ان يراد بالانسان
العموم على ان المراد الدعا لكل انسان في رمسه
هو في الاصل مصدر رمست الريح الارض اي
سترتها بالتراب ثم نقل الى تراب القبر ثم الى
القبر نفسه وهو المراد وعطف هذه الحال
على ما قبلها الشامل لها لاظهار شدة الحاجة
الى ذلك والصلاة والسلام من الله اي الرحمة
منه اذ الصلاة من الله تعالى الرحمة اي غايتها
وثمرتها والسلام منه تعالى اي التحية او السلا
على محمد هو علم منقول من اسم مفعول المضعف
سمي به نبينا بالهام من الله تعالى تفاؤلا
بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة
سيد العرب وهو من يتكلم باللغة العربية
والاعراب سكان البوادي منهم والعجم وهو من
يتكلم بغير اللغة العربية ويلزم من ذلك تفضيله
على ساير الانبيا كما هو الحق لقوله انا سيد ولد
ادم ويلزم منه تفضيله على ادم لان في ولده افضل
منه كابراهيم عليه السلام المبعوث من الله تعالى
بالنبوة لساير الامم اي جميع الطوايف قال الله
تعالى لانذركم به ومن بلغ وقال تعالى ليكون للعالمين

نذيرا

نذيرا وقد تواترت الاخبار بعموم بعثته وحكى الاجما
بانفكاك الملايكة عن شرعه وفسر ومن بلغ
والعالمين بالانس والجن وعلى اله المختار انهم
اقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب ابني
عبد مناف وياتي في باب الزكاة ما يدل عليه والصحيح
جواز اضافته الى المضمر كما استعمله المصنف
واهل الله منقلبة عن الهاء بدليل تصغيره على
اهيل او عن الواو لانه سمع في تصغيره اويل قولان
واصحابه جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم
قال بعضهم لا بد من زيادة ومات على ذلك
ليخرج من اجتمع به مومنا ثم ارتد ومات على ردته
ورد بان زيادة ذلك تقتضي ان لا يتحقق الصحبة
لاحد في حياته لان الموت حينئذ قيد تنتفي
الحقيقة بانتفايه وهو خلاف الاجماع وعدم
وصف المرتد بها بعد الردة لان الردة احبطتها
بعد وجودها له كالايمان سوا وعطف اصحابه
على اله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام
باقيهم وازواجه جمع زوج وفي الصحاح زوج الرجل
امراته ويقال لها ايضا زوجته وعطفها بعد
الاصحاب الشامل لهن من عطف الخاص بعد
العام للتنصيص على ارادة دخوله فيه لا لما قال
اهل المعاني من التنبيه على فضله حتى كانه ليس

من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات **وأمته** المراد بها هنا المجيبون له من أمته المرسل هو إليهم وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص والمشهور هو عكسه السابق ثم وصف أمته المذكورين لما هو شأنهم فقال **أفضل الأمم** أي أكثرها ثوابا ومناقبا لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وإضافة اسم التفضيل معنوية تفيد التعريف إن كانت لمعرفة فأفضل نعت لأمته وإن لم يطابقها في التأنيث لأن المضاف لمعرفة يجوز فيه المطابقة وتركها **وبعد فقد** الفا إما على توهم أما وعلى تقديرها في نظم الكلام **سألني جماعة أبان** أي أظهر **الله لي ولهم** قدم نفسه عليهم في الدعاء الصالح إيثارا لنفسه بالتقدم في الأمور الدينية أخذا من قول الصحابي لا أوثر بنصيبي منك أحدا أو للاهتمام بشأن المقدم من متعلقات الفعل على بعضها تقدم المصه المفعول الثاني لأبان وهو لي ولهم على الأول وهو **معالم التحقيق** جمع معلم وهو الأثر يستدل به على الطريق والتحقيق إثبات الأحكام بأدلتها فالمر معالم الأدلة التي يهتدى بها إليه مجازا ويمكن أن يكون من الاستعارة بالكناية أي تشبيه التحقيق بالطريق المسلوكة تشبيها مضمرا في النفس ولم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ودل عليه

بإثباته

بإثباته للمشبه شيئا من لوازم المشبه به أعني المعالم فإثباتها له استعارة تخييلية **وسلك** في الصحاح سلكت الشيء في الشيء سلكا بالفتح فانسلك أي أدخلته فيه فدخل وفيه لغة أخرى أسلكته فيه انتهى فتعديته هنا بالباء في قوله **بنا** مبنية على اللغة الثانية وعلى جواز التناوب في حروف النقل أي الحروف الناقلة للأفعال إلى التعدي لما لم تكن متعدية إليه إذ لو اعتمد اللغة الأولى لقال سلكنا وإياهم أي أدخلنا ولو اسلكنا وإياهم وينصب على الظرفية قوله **أنفع طريق** والإضافة إما من إضافة الأعم إلى الأخص وإما من إضافة الصفة إلى الموصوف وجملة أبان وما بعده دعائية معترضة بين سألني ومفعوله الثاني أعني **مختصرا** على حذف مضاف أي تأليفا مختصرا من الاختصار بمعنى الإيجاز وهو أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف **على مذهب** هو مصدر ميمي أريد به المفعول أي ما ذهب إليه من الأحكام ولا يصح حمله على اسم المكان الا بتعسف لأن الأحكام مذهوب إليها لا فيها **الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى مبينا** ذلك المختصر أي مظهرا وهو نعت ثان لمختصر **لما به الفتوى** وهي الإخبار عن الحكم على غير الإلزام قيل احترز بالقيد الأخير عن القضاء وفيه نظر إذ القضاء إنشاء فلا يصدق

ما قبل هذا القيد عليه وتقديم المسند اي به للاختصاص
اي لما وقعت الفتوى به لا بغيره ولا يلزم من
ابانته ما قصرت الفتوى عليه قصد الابانة عليه فلا
ينافيه ابانته ما فيه قولان او مشهوران فتامل
واللام في لما لتقوية اسم الفاعل المتعدي على العمل
والواو في الفتوى بدل من اليا التي هي لام فعلى
بالفتح اسما لا بالضم ولذا بنيت في الكتب بالضم
فاجبت سوالهم المذكور على طبق سوالهم بعد
الاستخارة اي طلب تقدير ما هو خير لان ما سالوه
وان كان خيرا اعتقد بكون غيره من الخيرات افضل
لكونه اهم وايثار الاهم بالاشتغال به اولى وفي
الكلام حذف اي اجبت بعد الاستخارة والابها
لذلك حال كوني مشيرا بفيها اي بالضمير الغايب
المونث العايد لغير مذكور سوا اتصل به
في او غيرها كقوله وظاهرها العفو للمدونة
التي هي الام واطلاقها على مختصراتها مجاز
قليل وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقرر
في اذهان اهل المذهب ومشيرا باول اي بمادته
وهو التاويل اي صرف اللفظ عن معناه المتبادر
منه الى غيره وان اردت الصحيح منه فقط زدت
بدليل يصيره راجحا والمصر قد يطلقه على ابقا
اللفظ على معناه المتبادر مصحوبا بالصرف
المذكور تغليبا الى اختلاف شارحيها اي شارحي

ذلك

ذلك الموضع منها وان لم يقصد الشرح سايرها
في فهمها اي فهم المراد منها ومشيرا بالاختيار
اي بهذه المادة للخمي اي لاختياره لكن ان كان
الاختيار ملتبسا بصيغة الفعل وهي العارضة
لمادته باعتبار حركاته وسكناته وتقديم
بعض الحروف على بعض فذلك الاختيار الملتبس
بالصيغة المذكورة اشارة لاختياره شيا قاله
هو في نفسه لا عن غيره وان كان الاختيار
ملتبسا بالاسم اي بصيغته فذلك الاختيار
الملتبس بالصيغة المذكورة اشارة لاختياره
شيا من الخلاف المنسوب لغيره ولا يخفى وجه
المناسبة بين الفعل الدال على التجدد والحدوث
وبين القول المختار المتجدد الحادث والمناسبة
بين الاسم الدال على الدوام والثبات والقول
الثابت قبل اختياره ومعه ومشيرا بالترجيح
لابن يونس اي لترجيحه حال كون الترجيح كذلك
اي كالاختيار في تفصيله السابق ومشيرا بالظهور
وهو الوضوح لابن رشد اي لظهور ذلك الحكم
له اولا ستظهاره اياه حالة كون الظهور
كذلك في التفصيل المتقدم ولا يخفى ان الاوفق
بالاختيار الظهور وبالترجيح الاستظهار ومشيرا
بالقول للمازري اي لترجيحه حال كون القول
كذلك في التفصيل المذكور وهو مسلم في الاسم

واما الفعل فلم يتفق لها اطلاقه على معنى رجح بل
اراد به مجرد الحكاية والترجيح في المعقول
ان كان فانما هو مما اشتمل عليه لا من
تأمل يتأمل وبما قررناه ظهر ان اللام الداخلة
على اللخمي ومن بعده بمعنى الى داخلة في
الحقيقة على مصدر محذوف متعلقة بمشيرا
ومما ينبغي ان يعلم ان التخصيص الواقع في
هذه الالفاظ بمجرد اصطلاح لقصد التمييز
لا لان من نسب اليه بعضها رجح بذلك من غير
اللفظ اذ كثيرا ما يشير بالظهور لقول ابن
رشد الاصح يعلم ذلك بتصفح مسائلهم وان
يعلم ان المراد متى ذكر ذلك فهو اشارة الى
الترجيح لان المراد متى رجح بعضهم شيئا
اشار اليه حتى يعترض بوجود ترجيحات
كثيرة لهم لم يشير اليها وحيث ظرف لشرط
مقدر اي مهما وجد شيء حيث قلت خلاف
مرفوع على الحكاية اذ هو في كلامه مرفوع مبتدا
خبره محذوف ولو نصبه لا اقتضى انه متى ذكر
اقوالا مختلفة في مسئلة كقوله اعتد به عند
مالك لا ابن القاسم كانت مختلفة في التشهير
وفساده ظاهر فذلك جواب الشرط المقدر
اي فذلك الاختلاف المقول اشارة للاختلاف
في التشهير بلفظ المشهور او غيره كظاهر

المذهب

المعول

المذهب وحيث ذكرت قولين او اقوالا لم يقل قولان
او اقوال بالرفع على الحكاية كقوله خلاف ليتناول نحو عقد
به المتقدم ذكره انها عبر بخلاف الذي هو جملة
لفظا للمقدر معه بقلت لان القول لا يقع الا على جملة
اوما في معناه كقلت قصيدة وعبر مع قولين او اقوالا
الذي هو مفرد لكونه محكيا بذكرت الصالح لوقوعه
على المفرد فذلك المذكور من القولين او الاقوال
لعدم اطلاعي في الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق
بكيفية عمل قلبي كالنية او غير قلبي كالوضوء على ارجحية
هو مصدر رجح قرن بزيادة بالسبب على لفظ ارجح
مختوما بتاء التانيث اي كون احدهما او واحد منها
ارجح من غيره والتعبير بارجحانية وهي كونه
راجحا اظهر منصوصة فيه بها اذ النص لا يعول
على ما يستنبطه من التراجيح واعتبر لزوما
من المفاهيم جمع مفهوم وهو معنى دل عليه اللفظ
لا في محل النطق فان وافق المنطوق فموافقة وان
خالفه فمخالفة وهو مفهوم الشرط والغاية
وانما وهما والا والصفة والمراد بها لفظ مقيد لاخر
ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية فيتناول العلة
والظرف والحال والعدد وزاد بعضهم في المخالفة مفهوم
ضمير الفصل وتقديم المعمول والكل معتبر عند
الجمهور والمصنف اعتبر مفهوم الشرط فقط اي لا غيره
من المفاهيم والفا لتزيين اللفظ وكانها جواب شرط

اقسامه

مقدرا اي اذا اعتبرت مفهوم الشرط فانه عن
اعتبار غيره ويرد عليه مفهوم انما وما والا فانه
التزم اعتبارهما بشهادة استقرا كلامه واعلم ان
الشرط يطلق تارة بازا ما يتوقف على وجوده وجود
شي اخر وحده ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته وينقسم الى عقلي
كالحياة للعلم وعادي كالسلم لصعود السطح وشرعي
كالطهارة لصحة الصلاة ولغوي كدخول الدار
مثلا لوقوع الطلاق المعلق عليه وتارة بازا تعليق
حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة اخرى
وعليه قولهم فعل الشرط وجوابه واداته وتارة
بازا الجملة الاولى من الجملتين المذكورتين وعليه
قول النحويين الشرط والجزا يكونان تارة معا فعلين
او متخالفين وهذا الثالث هو مراد المص بالشرط
في قوله مفهوم الشرط فتامل فان قلت
ما السر في تخصيص هذا النوع من المفاهيم بالاعتبار
لزوما قلت السر ان الشرط المذكور باعتبار
مدلوله يلزم من عدمه العدم وغيره من المفاهيم
لا يلزم ذلك فيه لان اعلاها مفهوم ما والا وانتفا
الحكم فيه من غير المذكور غير لازم لاحتمال ثبوته
فيه ناقصا ونفيه عنه تنزيلا للناقص منزلة المعدوم
اذ الموجود قد ينزل منزلة المعدوم لاعتبار مناسب
يعلم ذلك بشهادة الذوق السليم واعلم ايضا ان

تعطيل

١٣

لبون

تعطيل غير الشرط عن مفهومه لغير ما ذكره الاصو
من موافقة الغالب وما معها خروج عن سنن العربية
وكلامه على اسلوبها وليس هذا من باب
التداورد الاصطلاح الذي لا مشاحة فيه واشير بصح او
استحسن الاولى العطف بالواو لا باو وان يقول
بالتصحيح والتحسين لانه يشير بالاصح والاحسن
مثلا فلم يقتصر على ما ذكره حتى يحكي لفظه
اي ان يثني غير الذين قدمتهم اي قدمت ذكرهم
وهم اللخمي والمازري وما بينهما اصح هذا الحكم
ابن الحكم حتى يشار اليه قلت
فان قلت هو مقدر بعد استحسن اذ تقديره اشير
بصح او استحسن بحكم او استظهره لم ينقل واستحسنه
ليطابق او استحسن اشارة الى ما قدمناه من
ان الترجيح الصادر ممن المرجح بلفظ مخصوص لا يجب
ان يشار اليه بمادة ذلك اللفظ وانشير بالتردد
لو قال بتردد بالرفع على الحكاية كقوله خلاف لكان
اوجه لانه لم يشر به الا لذلك لتردد المتاخرين
اي اختلافهم اما في النقل عن المتقدمين او في
الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم
المسالة ويجمع ايضا في النقل والنص ان يكون
كل منهما بمعنى المنقول والمنصوص ومما قررناه ظهر
ان المعطوف باو مقدر لا قوله لعدم وان المعطوف
عليه قوله في النقل لا قوله لتردد كما هو ظاهر فيهما

واعلم ان الحصر لو تقدم قوله واشير الى قوله المتقدم من
فعله تاليا لقوله وبالقول للمازري كذلك فقال
ونصح واستحسن الى ان شيخا غيرهم استغنى عن
قوله اشير وقوله الذين تقدمت فكان الحصر واظهر
لكون الضمير حينئذ قد تلى مرجعه والله بالنصب
قدم على عامله لافادة الاختصاص اي والله
تعالى لا غير اسال ان ينفع به من كتبه او قراه او
حصله بنفسهم او بشراء وغيرهما والضمائر البارزة
للمختصر او سعى بكتابته او قراءة او تحصيل في شرحه
زاد هذه الجملة المعطوفة ليتناول الدعاء من اتفق
بها لان الاولى لو تفرعها على ضمير لا يتناوله والله
يعصمنا اي يمنعنا وفي الايضاح العصمة عدم خلق القد
على المعصية وتجوز الدعاء بها معتقدة فقط فلذلك
قال من الزلل بفتح اللام مصدر قولك زللت
بكسر اللام تزل بالفتح اذا زل في طين او منطق قال
في الصحاح والجملة دعائية مستانفة قدم فيها
المسند اليه لتقوي الحكم بتكرر الاسناد مرة
الى الضمير ومرة الى الظاهر واتى بالمسند فعلا
مضارعا لافادته استمرار العصمة وقتا فوقتا
كما قالوا في نحو الله يستهزئ بهم ويوفقنا من
التوفيق وهو خلق القدرة والداعية الى الطاعة
في القول والعمل قابل القول بالعمل نظرا للعرف الشائع
وان كان العمل قد يطلق على ما يتناوله لقوله عليه

الصلاة

الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات ثم اعتذر بجملة
استئنافية ايضا اذ لا يجوز على الصحيح وهو قول اهل
المعاني عطف الخبر على الانشاء ولا عكسه لذوي الالباب
اي العقول يعني الكاملة من التقصير الواقع في
هذا الكتاب وهذا الكلام ظاهر في وضع الخطبة
بعد تمام الكتاب واسال حذف المفعول لافادة
تعميمه مع الاختصار اي كل واحد كقوله تعالى
والله يدعوا الى دار السلام اي جميع عباده ولا ظهر
ان المحذوف ضمير ذوي الالباب بلسان التضرع
في النهاية التضرع التذلل والمبالغة في السؤال
والرغبة يقال ضرع يضرع بالكسر والفتح اذا
خضع وذل والخشوع في النهاية الخشوع في الصوت
والبصر كالخضوع في البدن انتهى فظهر ان
الخشوع غير التضرع لاختلاف ما يتعلقان به
واضافة اللسان اليهما اما على حذف مضاف
اي لسان ذي التضرع والخشوع فكل من الثلاثة
مستعمل في حقيقته واما لان كلا من التضرع
والخشوع تشبيه بانسان تشبيها مضمرا في
النفس فاضيف اليه اللسان الذي هو من لوازم
المشبه به تخييلا دلالة على التشبيه المذكور
والوجهان ايضا جائزان في قوله وخطاب اي
واسال بخطاب التذلل والخضوع وقد علم
تفسيرهما مما مر انفا وجائزان ايضا في قوله ان

بنظر هذا الكتاب **بعين الرضي** لا السخط الذي يصور
الحق بصورة الباطل ولما كانت عين الرضي وان كانت
لا تخلق عيوبا ليست موجودة لكنها عن كل عيب
موجود كليلة متعامية عنه رغب ايثارا للنصح
ان يجمع معها ما يميز الخطا فقال **وعين الصواب**
ثم فرع على النظر بعين الصواب ما هو نتيجته فقال
فما كان اي وجد وما شرطية وشرطها كان
التامة وفاعلها وقوله **من نقص** بيان لما وجوابها
قوله **كملوه** وهو فعل ماض فاعله ضمير ذوي
الالباب ومفعوله ضمير ما الذي هو في المعنى نقص
فان قلت النقص هو الترك والتكميل انما يكون
للموجود قلت النقص تارة على المعنى المصدري
وهو ما ذكرت وتارة على المحذوف وتارة على المحذوف
منه وهذا الثالث هو المراد هنا واطلاق النقص
عليه من اطلاق المصدر على المفعول او الفاعل
ومن خطا اصلحوه والمرتضى عندهم في اصطلاح
ما يقف عليه الناظر في كلام غيره التنبيه على
ذلك بالكتابة في حاشية الكتاب او غيرها
لا المحو والاثبات من الاصل اذ لعل الصواب
ما في الاصل والتخطية خطا **فقلما** يحتمل ان تكون
كافة للفعل عن طلب الفاعل ام مصدرية والفاعل
المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها وهو
يخلص مصنف اي خلاص مصنف اي نجاته **من**

الهفوات

طلق صح

الهفوات بفتح الفا جمع هفوة بسكونها اي زلة
او ينجو مؤلف اي مصنف **من العثرات** جمع عثرة
اي زلة وقد ظهر ان هذه الالفاظ مترادفة وقيل
التاليف التركيب مع ايقاع الالفة بين الاجزا
والتصنيف جعل الشي اصنافا فقيل فالاول اخص
مطلقا وفيه نظر اذ لو سلمناه يمكن تصادقهما
وانفراد كل منهما فيكون كل منهما اعم من
الاخر من وجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والماب ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما
الى يوم الدين
والحمد لله رب
العالمين

اب

هذا دعاء سورة الفاتحة

اللهم اني اسالك بتضرع نسيم روح ريحان
جوهر جوهر انوار اسرار اسمك العظيم
الاعظم وقاصدي سبوح سرك يا من له
الاسم الاعظم وبما جرى به في اللوح المحفوظ
القلم وبما المت به عيسى ابن مريم وبما ناجيت
موسى الكليم وبما اصطفيت به محمدا صلى
الله عليه وسلم عجل لي بتحقيق مطالبي وبلوغ مرادي بي
واكفني باسرار الفاتحة وسخر لي عبدك
الحضر انك على كل شيء قدير يا حي يا قيوم
يا غياث المستغيثين اغثني